العدد العشرون
2003

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

صيغة المبني للمجهول وتحوّلاتها في الاستعمالين القديم والمعاصر

الدكتور: عمر خليفة بن إدريس
كلية الآداب - جامعة قاريونس - بنغازي

(1)

تتعامل العربية مع صيغ الأفعال وفاقاً للمعنى المطلوب من الفاعل أو من يقوم مقامه، فتبني الفعل للمعلوم، أو تبنيه للمجهول، أو تتركهما إلى صيغة ثالثة، هي صيغة الفعل المطاوع، وهو فعل يبدو من قبيل ما بني للفاعل من حيث صيغته، وربّما ظهر من قبيل ما بني للمفعول من حيث إسناده إلى المفعول به، إذا كان الفعل لازماً.

وإنّما يتحقّق اللّجوء إلى المطاوعة إذا كان فاعل الفعل يقبل «التأثّر بأثر واقع عليه من فاعل ذي علاج محسوس، لفعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، بحيث يحقّق

التأثّر معنى ذلك الفعل»[1]. كما في قولنا: فتحت الباب فانفتح، الّذي يعبّر عمّا لا يعبّر عنه قولنا: فَتَح محمد البابَ، أو قولنا: فُتِح البابُ.

فإذا كان الخطاب موجّهاً في حالة البناء للمعلوم لمن يعنيه أن يعرف من الذي فعل الفعل، فإنّه موجّه في حالة البناء للمجهول لمن يعنيه أن يعلم شيئاً عن الفاعل، فيمنعه انصراف المتكلّم عن ذكره ـ جهلاً أو قصداً ـ من الوصول إلى غايته. لكنّ الخطاب موجّه عند اللجوء لفعل المطاوعة لمن ينتظر حصول الفعل، بصرف النظر عمّن فعله، وبصرف النظر عن موقف المتكلّم ممّن فعله[2].

والسمة البارزة لأفعال المطاوعة، أنّها موضوعة للتعبير عن الأفعال الإرادية، والأمور الطبيعية التي تظهر للعيون؛ لبيان «رغبة الفاعل في الفعل، أو ميله الطبيعي، أو شبه ميله إليه»[3]. وبهذا يظهر الفرق بينها وبين الفعل المبني للمجهول، إذ لو كانت «أفعال المطاوعة تؤدّي معنى الفعل المبني للمجهول، أو كان الفعل المبني للمجهول يؤدّي معنى هذه الأفعال، ما احتاج الواضع إلاّ إلى إحدى الطّريقتين منهما للتعبير، ولم يأت بهما معاً»[4]، حتّى إنّنا لا نكاد نجد البناء للمجهول يجري على صيغ هذه الأفعال، فيما هو مألوف من سمت العربية[5]، وهو ما يسكب هذه الصيغ خاصّيّة تتميّز بها.

(2)

ولئن كان بناء الجمل قائماً على قواعد لا بدّ من إقامتها، فقد استقر لدى النحاة أنّ البناء للمجهول نتاج تحوّل في الصيغة والإسناد معاً، من أصل سابق

(1) عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 99، هامش (4)، القاهرة، دار المعارف، ط3.
(2) عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات، ص: 63 ـ 64، القاهرة، دار المعارف، ط6.
(3) مصطفى جوّاد، المباحث اللغوية في العراق، ص:17، مطبعة لجنة البيان، 1954.
(4) نفسه، ص: 18.
(5) عبد الجوّاد الطيب، من لغات العرب، لهجة هذيل، ص: 293 ـ 294، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح.

إلى فرع لاحقٍ، وهي نظرة هدتهم إلى مبحث أسلوبي، تطرّقوا فيه للمقامات والأحوال التي تستدعي حذف الفاعل من الجملة، كأن يكون الفاعل مجهولاً جهلاً تامّاً للمتكلم، فهو لا يعرفه، بل يعرف آثار فعله. وكأن يتعمد المتكلّم اطّراح الفاعل قصداً؛ خشية منه أو خشية عليه، أو تعميةً على المخاطب، وكأن يكون الفاعل معلوماً، بحيث يكون ذكره من العبث وفضول الكلام، وكالمحافظة على موسيقى الكلام[6]، بمراعاة التقارب بين الفواصل فيما هو منثور، وبمراعاة التفعيل فيما هو منظوم.

فحذف الفاعل، وبناء الفعل للمجهول، حيثما وقع في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١ وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۝١٢ وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ۝١٣ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[7].

إنّما كان للعلم بالفاعل، إذ كان المراد تصوير الفزع الأكبر وأهوله، فحشد جملة من الأفعال والتغيرات التي تقع في عالم الناس المادّي والروحي، ونسق بعضها على بعض بواو العطف. وضمن هذا الحشد من صور الهول استحضرت السورة واقعتين، استحضرت أوّلاً: واقعة انكدار النجوم أي انقضاضها مسرعة من عليائها، وهو أمر معروف مشهود في حياة الناس؛ فلذلك اختير له فعلٌ مخصوص، يعبّر عن الأفعال الإرادية وشبه الإرادية، وهو الفعل المطاوع «انكدر»، وأسنده إلى ضمير النجوم، فجاء إيقاع الجملة مساوقاً لإيقاع الجمل المبنية للمجهول. واستحضرت السورة ثانياً: صورة الموءودة، وهي تسأل عن حقيقة ذنبها، وحقيقة معاقبتها بهذا العقاب المقيت؛ ليعرّض بقوم يعرفون أنهم قُصِدوا بذلك، وعلى هذا ينبغي الاعتراف بأنّ بناء الأفعال للمجهول منح النّص صفات الخطاب المتماسك، الثريّ بإيقاع العبارة وإيحاء الإشارة.

---

(6) محمد عيد، النحو المصفى، ص: 411، القاهرة، مكتبة الشباب.

(7) سورة التكوير، الآيات: 1 ـ 14.

فأمّا اطّراح الفاعل وبناء الأفعال للمجهول في قول البحتري، يرثي المتوكّل، ويصف ما حل بقصر الجعفري، بوصفه رمزاً لطلل الخلافة الذي اندثر:

تَـغَـيَّـرَ حُـسْـنُ الْـجَـعْـفَـرِيِّ وَأُنْـسُـهُ وَقُوِّضَ بَادِي الْجَعْفَرِيِّ وَحَاضِرُهْ[8]
تَـحَـمَّـلَ عَـنْـهُ سَـاكِـنُـوهُ فُـجَـاءَةً فَـعَـادَتْ سَـوَاءً دُورُهُ وَمَـقَـابِـرُهْ
إِذَا نَـحْـنُ زُرْنَـاهُ أَجَـدَّ لَـنَـا الأَسَـى وَقَـدْ كَـانَ قَـبْـلَ الْـيَـوْمِ يُـبْـهِـجُ زَائِـرُهْ
وَلَـمْ أَنْسَ وَحْشَ الْقَصْرِ إِذْ رِيعَ سِرْبُهُ وَإِذْ ذُعِّـرَتْ أَطْـلاؤُهُ وَجَـآذِرُهْ
وَإِذْ صِيحَ فِيهِ بِالرَّحِيلِ، فَهُتِّكَتْ عَـلَـى عَـجَـلٍ أَسْـتَـارُهُ وَسَـتَـائِـرُهْ

فإنّما هو من قبيل التعمية، ومن ثمّ كان الانتظام التعبيري والإيقاعي في هذه الأبيات مشدوداً إلى صيغة المبني للمجهول، فهي العنصر المهيمن الذي تكرّر ستّ مرّات، وتركّز في البيتين الأخيرين؛ لتستوعب الصيغة المذكورة طائفة من الكلمات، وتخضعها لتعبيريتها في بناء الدلالة، والصوت، والصّورة، إذ هي أصلح الصيغ للتعبير عن جريمة أحكمت تدبيراً وتنفيذاً، وتمالأَ فيها الابن مع قَتَلَة أبيه، وأقدرها كذلك على الوفاء بما في نفس الشاعر، ممّا لا يقوى على التّصريح به[9]. وهذا الذي ذكرناه من الأمور العامّة في هذا الباب، ومع ذلك فإننا نزيد الموضوع إيضاحاً، فنقول:

(3)

ممّا هو مقرّر في العربية، أنّ البناء للمجهول يدلّ عليه بصيغ خاصّة، تكفّلت كتب النحو بحصرها، وقد رُوعي في بنية هذه الصيغ نوع الفعل من حيث الزمن، وحاله من حيث التجرد والزيادة، وحاله من حيث صحّة عينه واعتلالها.

بيد أنّ صيغة (فُعِل) مضمومة الفاء مكسورة العين تعرّضت لتحوّلات

(8) ديوان البحتري، 2/ 1046، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف.
(9) عمر خليفة، البنية الإيقاعية في شعر البحتري، ص: 232، مخطوط.

كثيرة، لم تتعرض لها صيغ المبني للمجهول الأخرى. ومردّ هذا، فيما يبدو، إلى أنّ العرب يكرهون مجيء الضّمّة والكسرة القصيرتين متعاقبتين، حتى قيل: إنّه لم يرد بهما اسم ثلاثي إلاّ كلمة «الدُئِل» اسم قبيلة أبي الأسود الدؤلي، كما لم يرد في لغتهم العكس، أي الاسم الثلاثي المبدوء بكسرة تليها ضمّة أبداً[10]. فليس عجيباً أن يسري الإحساس بثقل تجاور الضمة والكسرة إلى الأفعال الثلاثية أيضاً، ويصار إلى تغيير ذلك، فيقل استعمال الثلاثي المبني للمجهول شيئاً فشيئاً على ألسنة العرب، حتى يكاد يختفي نهائياً من اللهجات الحديثة، التي فضّل الناطقون بها«انْسَرَق» على «سُرِق» و«انكسر» على «كُسِر».

(4)

وأوّل تحوّل لُمِح في سياق تحوّلات هذه الصيغة تحوّل سُجِّل في لهجات تميم، وتَغْلِب، وبكر بن وائل، وهي قبائل بدوية، كانت تنحو بصيغة (فُعِل) في البناء للمجهول نحو صيغة (فُعْل)[11] بضم فسكون، فتقول: عُصْر في عُصِر، ونُفْخ في نُفِخ، وسُفْع في سُفِع، وقد ورد في الأمثال: «لم يحرم من فُصْد له»[12] بإسكان الصاد، وأصلها فُصِد بالبناء للمجهول، ولكن جاءت صورتها بالسكون في المثل، وهي بلاشكّ صيغة تفريعية من المبني للمجهول. ومن شواهد هذا التفريع أنّ أبا السّمال قرأ قوله تعالى: ﴿وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾[13] بإسكان العين.

وسجل النحويون المتقدّمون، إلى جانب ذلك، ثلاث صيغ لبناء المجهول من الماضي الثلاثي معلّ العين، فجوّزوا في فائه: إمّا الكسر الخالص، فينقلب حرف العلة ياءً، وإمّا الضمّ الخالص، فينقلب حرف العلّة واواً، وإمّا الإشمام،

---

(10) ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، 1/ 60، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط3.

(11) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1/ 243 ـ 245، بيروت، الدار العربية للكتاب، 1983.

(12) الزبيدي، تاج العروس، مادة: فصد.

(13) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف، 1/ 628، مصطفى الحلبي.

وهو وجه لا يضبطه إلاّ النطق، ومعناه: «النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة، على التّوالي السريع، بغير مزج بينهما»[14].

فلمّا امتدّ الزّمن، واتّسعت الآفاق التي يسكنها الناطقون بالعربية، والتصق أهلها بغيرهم من أصحاب اللغات الأخرى، سُجِّلت في بلاد الأندلس صيغة لغوية رابعة لذلك الفعل الثلاثي المعلّ العين. فقد لاحظ الزبيدي المتوفى سنة 379هـ أنّ أهل الأندلس في زمنه يقعون في خطأ، إذا أخذوا المجهول من كلّ فعلٍ ثلاثي أعلّ وسطه، وأنّهم يقولون: أُبيع الثوب، وأُقيم على الرجل، وأُخيف، وأُدير به، وأُسير به، والوجه الأمثل في هذه ونظائرها، أن يقال: بيع، وقيم، وخيف، ودير، وسير، بإسقاط الألف[15]. ويستفاد من المادة اللغوية التي جمعها ابن مكّي الصقلي المتوفى سنة501هـ، أنّ لهذه الظاهرة مثلاً في عربية أهل صقلية، فسجّلها في كتابه «تثقيف اللّسان» من بين الأغاليط الّتي سمعها منهم[16].

(5)

ثمّ إنّ هذا التّحوّل الحركي الداخلي تطوّر إلى تحوّل خارجي، تجاوز الصيغة المعتمدة وتفريعاتها إلى صيغة من سحنة لغوية أخرىٰ، هي صيغة «انْفَعَل»، التي خصّصتها العربية بالمطاوعة، فنقلها عامّة أهل[17] بغداد في القرن السادس الهجري. وربّما قبله من هذا المجال، وجنحوا بها إلى مجال ما لم يسمّ فاعله، قال الحريري (ت546هـ) مشيراً إلى فُشُوّ هذه الظاهرة في زمنه: «وللعامة وبعض الخاصة أوهام في إسناد الفعل من فُعِل به»[18]، ثم يبين ذلك بأنهم:

---

(14) عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 101، هامش (1).

(15) عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة، ص109، القاهرة، الدار القومية، 1966.

(16) ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص153، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1966.

(17) عبد العزيز مطر؛ لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة، ص187.

(18) الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص في أوهام الخواص، ص175، نهضة مصر.

«يقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه، وكلا اللّفظين لا مساغ له في كلام العرب، ولا مقاييس التصريف، ووجه القول أن يقول: أُضِيفَ الشيءُ إليه، وفُسِد الأمر عليه. (ثم قال الحريري): والعّلة في امتناع «انفعل» منهما، أنّ مبني فعل المطاوعة المصوغ على «انفعل»، أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدّية، كقولك: سكبته فانسكب، وجذبته فانجذب، وقدته فانقاد، وسقته فانساق، ونظائر ذلك. وضاف وفسد إذا عدّيا بهمزة، فقيل: أضاف وأفسد، صارا رُباعِيّيْن؛ امتنع بناء انفعل منهما...»[19].

ويبدو أنّ الظاهرة أضحت تبرز وتتمكن، فقد سجّلها الصاغاني المتوفى سنة 650 هـ في كتاب الانفعال، ثم نقلها عنه ابن الحنبلي، فقال: ورد في «ديباجة كتاب الانفعال للإمام الصّاغاني أنّ: انحفظ، وانقرأ، وانكتب مستحدث، استحدثه المولدون، مما لا يعتدّ بوجوده، ولا يعبأ بكونه»[20].

ومعنى هذا أن المبنى للمجهول من الثلاثي، قد جرى استعماله على غير وجهه في ذلك الوقت، وحلّ محلّه الفعل المطاوع، واختيرت صيغة «انفعل»[21] من بين صيغ المطاوعة لهذه الغاية؛ لذلك نصّت معاجم كثيرة نصّاً صريحاً على أنّ الفعل (انعدم) خطأ، وأنّه من لحن العامّة، فقد ذكر الزمخشري أنّ «انفعل» لا يقع حيث لاعلاج ولا تأثير[22]؛ ولذا كان قولهم: «انعدم» خطأ. وذكر صاحب القاموس: أنّ قول المتكلّمين «وُجِد (الشيء) فانعدم، لحن»[23]، ونصّ الزبيدي

---

(19) نفسه، ص 48 ـ 49.

(20) انظر: ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ص27. وهو يقع ضمن كتاب: أربعة كتب في التصحيح اللغوي ـ للخطابي، ولابن برّي الحنبلي، ولابن بالي، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت، عالم الكتب.

(21) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تقويم اللسان، ص93، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعرفة. قال المحقق في مقدمته للكتاب المذكور: لحظت أن صيغة (فَعُل) من صيغ الماضي الثلاثي ينطق بها عامة بغداد (فُعِل) على صيغة المبني للمجهول، فيقولون: حُسِن الشيء، وحُمِض الخلّ... ولكن مما يدعو إلى النظر أنهم يعبّرون عن المبني للمجهول بصيغة المطاوعة، فيقولون: انضاف»، وتقويم اللسان، ص62.

(22) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، 7/ 159، إدارة الطباعة المنيرية

(23) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (عدم).

على أنّه« لايقال: علمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم»[24]، والفعل بصيغته هذه ممّا أهمله الصّحاح، والمختار، واللسان، والمصباح، وأقرب الموارد، والوسيط، وعلى هذا فإن البديل المناسب لمطالب العربية، أن يقال: «عُدِمَ الشيء» ببناء الفعل للمجهول.

(6)

ولا محال أنّ إحلال «انْفَعَلَ» محل «فُعِل»، قد تمكّن من الألسنة والأقلام في استعمالاتنا المعاصرة، تآزره أوهام قديمة، واستعمالات عامّية معيشة، كما نقول اليوم في عامّية بلادنا: (انكتب، وانقرأ، وانقال، وانباع)، عوضاً عن: كُتِب، وقرىء، وقيل، وبيع، وهذا ما جعلنا نتقبّل راضين تعبيرات من قبيل:

1 ـ انمسح الحبر عن الجدار، مع أنّ انمسح فعل لا وجود له في معاجم العربية بصيغته هذه، وإنّما انفرد بذكره المعجم الوسيط، مضيفاً إلى الصيغة المذكورة صيغة «امّسح»، قائلاً: انمسح وامّسح الشيء[25]: ذهب ما عليه؛ ولهذا اقترح دعاة التحقيق اللّغوي استعمال الفعل اللازم امّحى أو زال، أو استعمال الفعل المبني للمجهول «مُسِح»[26].

2 ـ ويعبرون عن مرادهم عند حديثهم عن معاودة المرض بعد النقه والإبلال بالفعل (انْتَكَس)[27]، ويقولون: انتكس المريض، ويجعلون منه المصدر (انتكاساً)، ويبنون منه المجهول، فيقولون: (انْتُكس)، وهم بذلك يجعلون الفعل (انْتَكَس) بديلاً للفعل المبني للمجهول (نُكِس)، الذي تنصّ عليه معاجم العربية في متونها، وتنصّ معه على الفعل (انْتَكَسَ)

---

(24) الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس، مادة (عدم).

(25) المعجم الوسيط، مادة (مسح).

(26) محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص628، مكتبة لبنان، 1989، وانظر أيضاً، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 321، مطبعة السعادة، 1963، ط4.

(27) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص679.

أيضاً، ولكن لا بالمعنى السابق ذكره، وإنما بمعنى: «وقع على رأسه»[28].

3 ـ ويعبّرون عن دفع العدوّ وإبعاده بقولهم: اندحر العدوّ، فيجعلونه مطاوعاً للفعل المتعدّي (دَحَر)، مع أنّ الفعل (اندحر) فعل أهمل ذكره كلّ من الصّحاح، والأساس، واللّسان، والقاموس، والتاج، ومحيط المحيط، وأقرب الموارد، فأمّا المصباح المنير فقد أهمل مادة (دَحَر) كلها. والوسيط هو المعجم الوحيد الذي نصّ على وجود الفعل (اندحر)[29]، لكنه لم يسجّل موافقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة على استعمال الفعل المطاوع (اندحر)؛ لذلك كانت الصيغة المرتضاة هي صيغة المبني للمجهول[30] (دُحِر)، فهي أجدر بالاستعمال من مطاوع الفعل المبني للمعلوم منه.

4 ـ ونسمعهم يقولون: انشغل عنه، أي عرض له ماشغله، غير أنّه لم يرد وزن(انفعل) من هذا الفعل، وإنّما ورد شُغِل عنه بالبناء للمجهول[31].

5 ـ كما نسمعهم يقولون: انطرد، لمن أبعد مرغماً، فيجعلون هذا عوضاً عن طُرِد المبني للمجهول، وهو خطأ؛ لأنّ المطاوعة هنا غير واردة؛ إذ لا يقال طردته فانطرد، فإذا اقتضى التعبير ذلك، قيل: طردته فذهب[32].

6 ـ وبالجملة فإنّ أكثر ما يقع فيه معاصرون منّا في هذا الباب، إنّما يكمن في إحلال المبني للمعلوم محل المبني للمجهول، في تلك الأفعال التي ترد على الدّوام مبنية للمجهول في صورتها اللفظية، مثل: زُكِم، وطُلّ دمه، وهُدِر دمُه، وحُمَّ، ووُعِك، وهُزِل، ونُفِست المرأة، وفُلِج، وأُغمي على المريض، وغُشِي عليه، ونُكِس في المرض، وصُرِع. ومثل: وُكِس في

(28) الزبيدي، تاج العروس، مادة (نكس).

(29) المعجم الوسيط، مادة (دحر).

(30) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، 215.

(31) إبراهيم اليازجي لغة الجرائد، ص47، مصر، مطبعة التقدم.

(32) ابن سيدة المخصص، 14/ 175.

البيع، وغُبِن فيه، وَوُضِع في التجارة. ومثل: بُرّ حجّك، وثُلِجَ فؤاد الرجل، وأُشْرِبَ حُبّ فلانة[33]. ونحو ذلك من هذه الأفعال التي تدلّ في الأغلب الأعم على معانٍ تّتصل بالأدواء والأسقام والآفات، أو بالغبطة والفرح، أو بالغبن والوكس وطوارىء الأمور، ممّا لا عمل فيه لصاحب الفعل[34].

(7)

والواقع أنّ عربيتنا المعاصرة لا تتوقّى من ذلك، وإنّما تجنح إلى استعمال خطاب يقل ورود المبني للمجهول فيه، وهي ظاهرة أسلوبية مكّنتها أمور منها:

1 ـ عدم استخدامه في لغة الحياة اليومية؛ لأنّ صيغه الفصيحة تحتاج إلى ضبط وتدقيق، والدّارجة التي نستعملها، لا تتعامل مع الحركات، ولا تُعنى بضبط الصّيغ، وخاصّة حين يباشر الناس الكلام فعلياً، في المناسبات المتعدّدة، والأوضاع المختلفة، ويؤدّون بها مطالبهم في الشوارع والحوانيت، والمطاعم، والمدارس، وقاعات المحاضرات كذلك.

2 ـ ندرة استخدامه في لغة البحث العلمي؛ لما يقتضيه أسلوبه من حذف واختزال، وهو ما لا يلبي مقاصد الباحثين، وحاجتهم لإيضاح مسائل العلم، واتّباع الإجراءات المنهجية الصارمة.

3 ـ انصراف الكتّاب عن طلب الموازانات الصّوتية، وتنضيد الجمل واتساقها وزناً وموقعاً، وانسياقهم إلى كتابة تتحرّى الاسترسال، وتسعى إلى الإقناع، لا لّمجرد التأثير العارض.

4 ـ ندرة استخدامه في كلّ خطاب لغوي يسعى لتخييل، أو إغراء، أو إقناع، كما في لغة الشعارات، والإعلانات، والدّعاية، ونحو ذلك ممّا تتوجّه فيه المقاصد إلى دفع الهمم، أو تحريك العواطف، أو تعديل التوجّهات.

---

(33) السيوطي، المزهر، 2/ 233، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية. انظر أيضاً المخصص، 15/ 72.
(34) العقاد، أشتات مجتمعات، ص67.

(8)

وبإزاء هذا التّطور لابس العربية المعاصرة مركّب لغوي مترجم، يتكوّن من الفعل (تَمَّ + مصدر الفعل موضوع الخطاب)، وصار يتنزّل من أساليبها تنزّل صيغ المبني للمجهول، ويترسّخ فيها يوماً بعد يوم، كقول أحد الكتّاب: «فقد أصبح الشعب الذي طردته إسرائيل شعباً بلا اسم ولا أرض، وتمّ إخفاء العملية برّمتها، تحت غلالة مفضوحة من العنصرية والديمقراطية، فلقد تمّ حذف فلسطين من المعاجم الجغرافية الحديثة، كما تمّ حذف اسمها من الطّبعات الجديدة من الكتاب المقدّس»[35].

فاستعمل الكاتب (تمّ إخفاء)، و (تمّ حذف) عوضاً عن: (أُخفِيت وحُذِف) بصيغة ما لم يسمّ فاعله. والأغلب أنّ (تمّ...) في مثل هذا الموضع، إنما هو «ترجمة لفعل الكون الإنجليزي (Were) المستعمل عادة لإفادة صيغة المجهول»[36].

وممّا يوطّىء لهذا الافتراض أنّ المركب المذكور يندر وروده في استعمالات الأوائل، وما تيسّرت لنا ملاحظته إلاّ في نصّ لابن طباطبا (ت 322هـ) ضمن قوله: «وللشعر الموزون إيقاع يطرب الفهم لصوابه، وما يرد عليه من حسن تركيبه، واعتدال أجزائه، فإذا اجتمع للفهم، مع صحّة وزن الشعر، صحّة وزن المعنى، وعذوبة اللفظ، فصفا مسموعه ومعقوله من الكدر، تمّ قبوله له، واشتماله عليه»[37]، حيث استعمل «تمّ قبوله» عوضاً عن قُبِل الشعر الموزونُ، أو قَبِل الفهمُ الشعرَ الموزون.

وفي موارد التعبير عن هذا الأسلوب درجت العربية المعاصرة على بناء الفعل للمجهول، وإسناده إلى ما حقّه أن يسند إليه، ثمّ إنّها قد لا تتحرّز من ذكر الفاعل، فتورده مضافاً إلى كلمة أخرى، مثل: «من قِبَل»، أو «بواسطة»، أو «عن طريق»، أو «من طرف». فيقال: «تمارس مهامّ الشؤون الصّحيّة من قِبَل أمانة الصّحّة»، ونقرأ في أحد الكتب المترجمة هذه العبارة: «مصر حُكِمت من

---

(35) مجلة الفكر العربي، ص87، العدد (72)، 4/ 1993.

(36) مجلة الفكر العربي، ص216، العدد (46)، 6/ 1987.

(37) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص21، تحقيق: عبد العزيز المانع، القاهرة، مكتبة الخانجي.

طرف المماليك، الذين كانت إبداعاتهم على المستوى الفني قائمة في المدن»[38]. ونقرأ في إحدى المجلات: «تميّزت مرحلة الحكم الأموي بوجود مجالس خاصّة للنّقد الأدبي، وكانت هذه المجالس على أنواع: فمنها ما كان يعقد ويدار من قِبل الخلفاء الأمويين أنفسهم، ومنها ما كان يعقده ويديره أهل الأدب والمتأدّبون، ومنها ما كان يعقده الشعراء فيما بينهم»[39].

وكل ذلك غير سائغ، وكان في وسع من استعمله، أن يبني الفعل للمعلوم ما دام محتاجاً لذكر الفاعل، كما فعل صاحب الفقرة الأخيرة، حيث عدل عن المبني للمجهول إلى المبني للمعلوم في استعماله الفعلين «يُعقَد ويُدَار».

ومع هذا فإنّ العربية الفصيحة قد تومىء إلى الفاعل عند بناء بعض الأفعال للمجهول، وتورده في تركيب لا يتنكّر له نظامها، تنكّره لذلك التركيب الذي وصفناه، ويكثر ذلك في القرآن الكريم مع الأفعال «أنزل» و«أوحى» و«أتى»، كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[40]، وقوله: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾[41]، وقوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾[42].

ولا محالة أنّ هذه الأفعال تتّصل هنا بخطاب يتعقّب تصوّر العرب لمصادر الوحي والتنزيل، وادّعاءهم أنّ القرآن قول شاعر، أو ساحر، أو كاهن، فلا غَرْوَ أن يوميء النّصّ القرآني إلى الفاعل: الموحي، المنزِّل؛ دحضاً لهذا التصّور.

وهكذا يتضح مما سبق استعراضه: أنّ معالم هذه الظاهرة تتوغّل في عاداتنا الأسلوبية توغّلاً يستند إلى علاقات لغوية تواصلت عبر القرون، وربطت الخالفين بالسالفين، ثم إنّها تتنامى بفعل التطور التاريخي للغة ولهجاتنا.

---

(38) أوليغ كرابار، كيف نفكر في الفن الإسلامي، ترجمة: عبد الجليل ناظم، ص: 58،المغرب، دار توبقال.

(39) مجلة الفكر العربي، ص176، العدد(72)، 4/ 1993.

(40) الأعراف (3)، وانظر أيضاً: الأنعام (37)، البقرة: (105)، (136)، (285)، المائدة: (64)، (66)، (67)، (68)،يونس: (20)، هود: (14)، الرعد: (1)، (7)، (19)، (27)، العنكبوت: (50)، سبأ: (6)، الزمر: (55).

(41) الأنعام: (106)، وانظر أيضاً: الأعراف: (203)، الأحزاب: (2).

(42) البقرة: (136)، وانظر أيضاً: آل عمران: (84).